



ناقش الدكتور قاسم لوبزة - نائب رئيس المجلس السياسي الأعلى - السبت - بالقصر الجمهوري بصنعاء مع ممثلين عن نقابتي موظفي وعمال المؤسسة العامة لصناعة وتسويق الإسمنت والبناء، والإخشاب سبل معالجة المشكلات التي تواجه صناعة وتجارة الإسمنت والتحديات الناتجة عن قصف العدوان السعودي الأمريكي لمنشآته وتدابيراته على الجانب الاقتصادي.

لبوزة يؤكد دعم المجلس لمتطلبات استقرار صناعة الإسمنت

أكد الدكتور لوبزة أهمية أن تسهم النقابتين في بلورة أفكار تعزز من عملية تنفيذ مصفوفة الحلول العاجلة لانتشال صناعة الإسمنت من وضعها الراهن الناجم عن تدمير العدوان لمنشآت المؤسسة.

التدمير الممنهج الذي تعرضت له صناعة الإسمنت في اليمن، وأبدى نائب رئيس المجلس السياسي الأعلى دعم المجلس لجهود النقابتين في دعم الاستقرار النسبي الذي تشهده مؤسسة الإسمنت، وكذا تبني البدائل الاستثمارية التي تهدف إلى تعزيز الجوانب الإبرادية خصوصاً في ظل الواقع الصعب الذي تعيشه منشآت الإسمنت بفعل استهداف العدوان.

الميثاق

وعد المجلس السياسي على المحك

الراتب قضية الشعب الأولى

البنك الدولي يمارس ضغوطاً على حكومة هادي

اشترط البنك الدولي -الخميس- "أن من الممكن أن يستأنف التمويل الخارجي في الربع الرابع بالمال الأجنبي للبنك المركزي استناداً إلى تسوية سلام في اليمن". وكشف البنك الدولي في نشرة اقتصادية له عن تعرض المالية العامة لضغوط شديدة إذ بلغ عجز الموازنة حوالي 11 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي عام 2015م.

وذكر البنك الدولي "أن الصراع في اليمن أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي بشكل مخيف إضافة إلى تعطل حركة الإنتاج وتصدير النفط حيث شهد الاقتصاد اليمني انكماشاً حاداً خلال عام 2015م، كما أدى الصراع إلى وضع إنساني كارثي، بين المدنيين، والنزوح الهائل للسكان، وتدمير البنية التحتية، والنقص الحاد في الغذاء". وأكد البنك الدولي "أن عمليات التمويل خلال ما تبقى من عام 2016م، وما بعده سيعتمد اعتماداً شديداً على تحقيق تحسينات سريعة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي".

وحث الأطراف على "الامتناع عن اتخاذ أية قرارات أحادية من شأنها أن تعرقل الخيار السلمي وتجعل عودتهم إلى طاولة المفاوضات لإعادة اليمن إلى مسار السلام أكثر تعقيداً". وحذر من أن: "تدهور الوضع الاقتصادي يهدد بخلق أزمة إنسانية

ما زالت أزمة رواتب موظفي الدولة في جميع المحافظات تراوح مكانها، دون بصيص أمل، وسط مواقف وتصريحات متناقضة ووعود كثيرة بالحل، ويرغم تأكيدات المجلس السياسي الذي وعد بصرف الرواتب بشكل تدريجي إلا أن استمرار هذه الأوضاع الفوضوية لا تبشر بخير على الأطراف وبيات موظفي الدولة البالغ عددهم 1,3 مليون موظف في حيرة من أمرهم، حيث وعدت كل الأطراف السياسية المسككة بزمام الأمور بصرف الرواتب، في الوقت الذي لم يتجز فيه أي شيء فعلياً، وفي ظل التراخي الحاد في السيولة النقدية ونقص الإيرادات ومحاولة إحكام الحصار الاقتصادي على اليمنيين بهدف خنقهم وإيصالهم إلى مرحلة المجاعة.

ويعاني الموظفون الذين يعيلون ملايين اليمنيين أوضاعاً اقتصادية واجتماعية صعبة لم يعهدوها من قبل، ووصل الأمر ببعضهم إلى حد بيع مقتنياتهم الذهبية بعد نفاذ مآثراتهم المالية، لمواجهة متطلبات الحياة، وابتوا ينتظرون الراتب الذي قد لا يأتي. وفي مؤشر على الفوضى والعشوائية التي تضرب الجهاز الإداري للدولة، وعدم الالتزام بالنظم واللوائح المالية، قامت بعض الوزارات والمؤسسات الإبرادية بصرف رواتب موظفيها من حسابات خاصة بها بعيداً عن وزارة المالية والبنك المركزي اليمني. وعلى الرغم من أن هذه الخطوة "التمييزية" أفضت إلى صرف رواتب بعض الموظفين إلا أنها تشعر بقية الموظفين في الجهات غير الإبرادية بالظلم وعدم المساواة.

إلى ذلك يواصل أعضاء مجلس النواب استعراض الأوضاع الاقتصادية السائدة في البلاد في ظل استمرار العدوان الذي تقوده السعودية والحصار البري والبحري والجوي الجائر المفروض على بلادنا وأبرزها تأخر صرف رواتب موظفي الدولة مدنيين وعسكريين



أكبر بكثير إن لم تتخذ خطوات صارمة وبأسرع وقت لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. لقد توقف بالفعل صرف الرواتب لمعظم العاملين في القطاع العام. كانت هذه الرواتب مصدر الدخل الوحيد للعديد من العائلات اليمنية، وأخشى أنه إن لم يتم صرفها بأسرع وقت ممكن سيواجه المزيد من اليمنيين الفقر المدقع ويضطرون إلى الاعتماد على المساعدات الإنسانية بشكل أساسي للبقاء على قيد الحياة". في غضون ذلك ترأس رئيس المجلس السياسي الأعلى الأستاذ صالح علي الصماد وبحضور نائب رئيس المجلس الدكتور قاسم لوبزة بصنعاء اجتماع المجلس السياسي الأعلى مع رئيسي مجلسي النواب والقضاء الأعلى والقائم بأعمال رئيس مجلس الوزراء ورئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وممثل اللجنة الاستشارية للمجلس السياسي الأعلى. وأكد الاجتماع أنه سيتم صرف جزء من رواتب موظفي الدولة المدنيين والعسكريين وبشكل تدريجي وبحسب الإمكانيات المتاحة ابتداءً من هذا الأسبوع وفق الآلية المناسبة. وثمن الاجتماع دور الجهات المالية المعنية التي بذلت جهوداً كبيرة لتجاوز الاقتصاد الوطني لازمته وتمكين مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية من صرف الرواتب. وناقش الاجتماع السبل المثلى لتحسين الوضع الاقتصادي ورفع كفاءة الإيرادات للدولة وتفعيل دور الرقابة عليها بما يضمن وصولها بشكل كامل إلى خزانة الدولة.

مؤسسة الصالح تغيث أبناء تهامة



دشنت مؤسسة الصالح للتنمية -الخميس- حملة الإغاثة لأبناء تهامة تحت شعار «معاً لنقذ أبناء تهامة» التي وجه بها فخامة الرئيس السابق الزعيم علي عبدالله صالح -رئيس المؤتمر الشعبي العام-. وقال عضو قيادة الحملة الزميل عادل ربيد أن تدشين الحملة في مديرية التحيتا في محافظة الحديدة تم بحضور محمد الجعدي رئيس فريق مؤسسة الصالح وعدد من قيادات السلطة المحلية للمحافظة، مشيراً إلى أن الحملة تستهدف الفئات الأشد فقراً التي تأثرت جراء الحصار الاقتصادي جواً وبراً وبحراً من قبل العدوان السعودي الغاشم. وأضاف ربيد: أن مؤسسة الصالح ستواصل نشاطها بتقديم المساعدات للمستحقين في المحافظة حيث ستقوم باستقبال العديد من القوافل القادمة من محافظة الحديدة خاصة ومحافظات الجمهورية عامة. ولفت إلى أن مؤسسة الصالح عرفت عنها امتلاكها الكفاءة في التخفيف عن معاناة المستحقين بتقديم المساعدات عبر فريقها المتميز والذي قام بالمسح الميداني للفئات المستهدفة التي لم تصلها أي مساعدات إنسانية وخاصة تلك الفئات التي ظهرت بسبب العدوان السعودي ومنها المجاعة. ودعا ربيد إلى مواصلة الجهود لدعم حملة إغاثة أبناء تهامة بالتنسيق مع مؤسسة الصالح أو التبرع لحسابات المؤسسة كواجب إنساني ووطني للتخفيف من معاناة أخواننا المتضررين من العدوان السعودي الذي منع أغلب السكان من مزاوله مهنتهم الأساسية في مجال صيد الأسماك والعمل في ميناء الحديدة والزراعة، حيث قصف العدوان ومازال قوارب الصيد وعدداً من المصانع والمزارع والثروة الحيوانية بهدف حرمان الآلاف من أبناء تهامة من أعاله أسرهم. كما قصف منازلهم المتواضعة، بل منع أي نشاط في ميناء الحديدة الذي كان يشغل أيدي العاملة من أبنائها.



صورة الطفل سالم تثير رعب المجتمع

اليمن في المرتبة السادسة عالمياً والأولى عربياً بين 118 دولة في مؤشر الجوع العالمي 2016م

هل ينزلق اليمن إلى مجاعة شاملة؟!

أعدت صورة "سالم" طفل مديرية "التحيتا" الشهير في محافظة الحديدة، إلى الأذهان تلك الصور المشابهة لها التي رأيناها قبل سنوات طويلة في دول صفت بها المجاعة مثل الصومال والسودان. وأثارت صورة الطفل ذي الأعمار السبعة المصاب بسوء التغذية الحاد والوخيم وصور السكان في المنطقة الذين ظهرت عظامهم تحت جلودهم، تعاطف نحو ملايين اليمنيين معهم، وغضبهم في الوقت ذاته من الحال الذي وصلت إليه اليمن وخاصة محافظة الحديدة الساحلية التي تمتلك ثروة سمكية هائلة وميناء كبير يستقبل آلاف الأطنان من المواد الأساسية والسلع الغذائية يومياً، فضلاً عن أراضي زراعية خصبة شاسعة. وأعلنت منظمة "اليونيسيف" في بيان أنها تقوم حالياً بعلاج 204 أطفال مصابون بسوء التغذية الحاد والوخيم في منطقة التحيتا بالحديدة. وقالت إن أربع فرق ميدانية أجرت مسحاً لـ 374 طفل في المنطقة، وأن الفرق تعمل بلا كلل لمساعدة النساء والأطفال. وأكدت أن سالم نجا من الموت بفضل التدخل التغذوي العلاجي الذي يتلقاه في برنامج مكافحة سوء التغذية في مستشفى الثورة العام بالحديدة، فيما توفي عدد من الأطفال الذين لم يتمكنوا من الحصول على المساعدة. وأضافت: "إن سالم يتعافى وكل من يتمكن من الحصول على العلاج والتغذية العلاجية اللازمة، إلا أن هناك عشرات الآلاف من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد في الحديدة". وتقدر مساحة الأراضي الزراعية في الحديدة بـ 329,283 ألف هكتار، تنتج سنوياً 1,271 مليون طن من الحبوب والخضار والفواكه والبقوليات والمحاصيل النقدية والقطن والاعلاف. فيما يقدر عدد رؤوس الضأن في الحديدة بـ 1,135 مليون، والابقار بـ 338,612، والماعز بـ 587,365، والابل بـ 13,907. ما يعكس التناقض الريب بين ما تمتلكه المحافظة من إمكانيات ومقدرات وما تعانيه من حرمان وأوضاع اقتصادية واجتماعية متردية. الجدير بالذكر أن اليمن حل في المرتبة السادسة عالمياً والأول عربياً بين 118 دولة، في